حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٠) ٢٠١٥/٠٢/٢٢ م | www.al-badeel.org | Issue (180) 22/02/2015

فشل سياسة احتواء الأزمات

حسام ميرو

سعت سياسات دول كبرى ودول إقليمية إلى حصر الأزمة السورية داخل حدود الجغرافية السورية، ومنع انتشارها إلى دول الجوار، وبالتالي تطبيق حالة احتواء كاملة لمجمل تداعياتها، بما يمنع امتداد مفاعيل الوضع السوري إلى مناطق أخرى، بشكل يزيد من وطأة الوضع الإقليمي المتردي، ويقلل من التكاليف السياسية المترتبة على كل دولة في الإقليم.

إن بؤرة التوترات في المنطقة تزداد، وسعي الأنظمة إلى لجم الحرائق أمامه تحديات وعوائق، خصوصاً مع تداخل أزمات المنطقة مع بعضها البعض، بشكل يصعب معه مواجهتها بشكل منفرد، أو تجاهل أزمة على حساب حل أخرى، وفقاً لأهمية كل واحدة منها للدول.

وأثبتت الأوضاع الراهنة عودة الكثير من العوامل لتعب دوراً كان قد أهمل في الماضي، أو أعطي أقل مما يستحق، في محاولة للهروب من الأزمات وتأجيلها، وهي السمة التي طبعت مختلف السياسات العربية لعقود.

من أبرز العوامل التي عادت لتؤكد أهميتها، تحتل الجغرافية السياسية مكانة بارزة، فما حدث في سورية استجر معه العراق والأردن وتركيا والخليج وإيران، وما حدث في ليبيا استجر مصر للدخول على خط الوضع الكارثي، ومحاولتها للعب دور أساسي في دفع ليبيا نحو الاستقرار!.

العامل الثاني هو الإسلام السياسي، وما يتفرّع عنه من عناوين، من مثل الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد، والإسلام الإخواني والإسلام السلفي، والسلفية العلمية والسلفية الجهادية، والإسلام السني والإسلام الشيعي، وفي هذه الحزمة من الثنائيات يؤكد الإسلام السياسي مكانته.

تجد دول المنطقة وأنظمتها السياسية مجبرة على الانخراط في القضايا المحيطة فيها، فهي ستحدد موقعها من مجمل الصراع الدائر، وستحدد لاحقاً مساحة نفوذها ومصالحها، كما ستحدد إمكانية استمرار أنماط محددة من الحكم، وكل ذلك يجعل التوتر في المنطقة على أشده، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على صنّاع القرار وطبيعة اختيار أولوياتهم السياسية، ومنظومة تحالفاتهم، وثمة مخاوف حقيقية لدى بعض الدول من أن تكون الأزمات الراهنة هي مجرد بداية على طريق طويل من الأزمات والاضطرابات.

واللاعب الجديد الذي برز في الوضع الراهن، هو المنظمات العسكرية غير الحكومية، تلك التنظيمات التي أصبحت عابرة للحدود، بعد تداعي الأوضاع الأمنية، وانفتاح مساحات واسعة على بعضها البعض، وتداخل الأزمات، ما يجعلها تؤكد أهميتها، خصوصاً أن بعض الدول باتت تخوض حروبها بالوكالة، نظراً للتكلفة المرتفعة للحرب المباشرة على جميع الصعد.

وفي ظل هذه التعقيدات، لا تبدو ملامح المستقبل واضحة، ويبدو الاستنزاف في حالة تمدد، فلم يعد ممكناً الانسحاب من اللعبة، فالانكفاء يهدد بإعطاء الخصوم مساحة للضغط، والحصول على تنازلات من شأنها أن ترسخ حالة هيمنة لوقت طويل، وهذا هو حال الصراع الخليجي– الإيراني، والتركي – الإيراني، والأمريكي– الروسي.

ومهما بدا، أن تقدماً يحصل في بعض الملفات، مثل ملف مكافحة الإرهاب، إلا أن هذا التقدم نفسه يشي من خلال أدواته بالفشل، بل ربما في تمدد الإرهاب إلى مساحات أوسع، ففي دخول مصر على خط الأزمة الليبية الكثير من المخاطر على مصر نفسها، لا سيما في ظل استمرار التوتر بين الإخوان المسلمين وبين النظام المصري، ومحاولة كل طرف استثمار عناصر الأزمة الإقليمية لتحقيق مكاسب في المواجهة الداخلية، لكن من يضمن ثمن هذه اللعبة، ومن يكفل بأن لا تتشابك عناصر الداخل والخارج في تأجيج الأوضاع داخل مصر؟.

إن سياسة احتواء الأزمات دون أن تؤثر في محيطها قد أثبتت فشلها، كما أن منطق التعامل مع نتائج الأزمات من دون الالتفات إلى الأسباب الرئيسية أثبت فشله، فعوضاً عن سعي المنظومة الدولية والدول الإقليمية إلى إيجاد حل للأزمة السورية، راحت تتعاطى مع نتائج هذه الأزمة ، مثل اللاجئين، وصعود التطرف، والإغاثة، وغيرها من القضايا.

هل هناك من يفكر في الإقليم بما يمكن أن تؤول عليه أوضاع المنطقة خلال الأعوام المقبلة؟ ومن هي الدول المرشحة لكي تلتقي أزماتها الداخلية مع أزمات الإقليم؟ وهل من دول ما زالت محصنة أمام ما يجري؟.

النواة الصلبة «عراقية» و«الخليجيون» فقهيون

خلافات الشرعيين والأمنيين نار تحت الرماد

عصام عطا الله

يدير تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) المناطق الخاضعة لسيطرته بطريقة منظمة، تدل على أنّ التنظيم يرتكز على أرضية تنظيمية صلبة، فالرؤية واضحة وتسير وفق خطوات مرسومة. وبما أنَّ التنظيم يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، ويدعي أنَّ دولته قامت من أجل أن يسود "شرع الله في الأرض" كما أوضح "الخليفة" البغدادي في خطبة تنصيبه خليفة للمسلمين في الموصل. لذا كان لزاماً وجود جهة ترسم للدولة الناشئة الحدود والضوابط التي ينبغي الالتزام بها، فنشأ ما يسمى "الشرعيون"، وبهذا الصدد قال أبو علي الأنصاري: "كل القوانين والأنظمة والتعليمات لا بُدّ من عرضها على الشرعيين حتى تدخل حيز التنفيذ، فالشرعيون هم من يقرر صلاحية هذه القوانين والتعليمات، وانسجامها مع الشريعة الإسلامية"، فاعتراض الشرعيين على أي أمر يجعله لاغياً ولو تعارض ذلك مع المصلحة العامة، فقبل أن تغلق المدارس في مناطق التنظيم قام ديوان التعليم بدمج الذكور والإناث في الصفين الأول والثاني الابتدائي بسبب عدم وجود كادر من الذكور قادر على تغطية الصفوف الدراسية، حيث أن غالبية المعلمين في المرحلة الابتدائية من الإناث، لكنَّ قرار الشرعيين جاء مخالفاً لرؤية ديوان التعليم ومصلحة الطلاب، فأعيد الفصل بين الجنسين، بدعوى أن الشرع لا يبيح الاختلاط بين الذكور والإناث، ولو كانوا صغاراً.

فالشرعيون هم المسؤولون عن قوانين كل الدواوين في الدولة، وهم المسؤولون عن إغلاق المدارس رغم أنّ ديوان التعليم فضّل العمل بالموجود ريثما يجهز البديل المناسب.

ويحرص الشرعيون على صبغ المجتمع شكلاً ومضموناً بالطابع الإسلامي الذين يرونه مصيباً، فالحجاب واللباس الشرعي لم يعد يترك لاجتهادات الناس، والاختلافات الفقهية والفكرية، سواء ما يخص المرأة أو الرجل، فلباس المرأة يجب أن يكون غامقاً فضفاضاً، وأخيراً ألزم النساء بلبس ما يسمى (الدرع) فوق العباءة، وتسري القوانين على الرجال حيث منع لبس البنطال الضيق، وحلق اللحى عند الحلاق. يقول المدرس أبو قاسم من ريف حلب الشرقي: "الشرعيون يتدخلون في أدق التفاصيل، فهم يعدون أنفسهم حراس الشريعة في الدولة الإسلامية، ويعدون ذلك تقرباً إلى الله، كما يتدخلون في الأمور التعبدية من تحديد عدد صلوات التراويح، ومراقبة كل ما يخص العبادات، فجهاز الحسبة يشرف على ملاحقة المتخلفين عن صلاة الجماعة، والمخالفين للباس الشرعي، وقمع كل المخالفات التي لا تنسجم –حسب رأيهم– مع الشريعة الإسلامية".

ويقوم الشرعيون بدور المصفاة لكل شيء، يقول المحامي إبراهيم من ريف حلب الشرقي: الشرعيون

يثبت الشرعيون الجدد ولاءهم للتنظيم بإصدار أحكام متشددة تصل حد تكفير المسلمين

يمثلون أعضاء ما يسمى البرلمان في الدول الديمقراطية مع فارق أن البرلمانيين يدّعون النيابة عن الشعب، وقوانينهم تصدر باسم الشعب، لكنّ الشرعيين يعتبرون أنفسهم ظل الله على الأرض، وأوامرهم وتشريعاتهم إنما هي تطبيق لشرع الله"، وبما أنها تمثل الشريعة الإسلامية فلا سبيل للاعتراض عليها أو حتى مناقشتها، فهي كما يرى المحامي إبراهيم حيلة لممارسة الاستبداد الديني، يتابع المحامي إبراهيم:» الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتحاور ويتشاور مع أصحابه لكن التنظيم يقرر ويأمر وعلى الجميع الطاعة».

ومعظم الشرعيين من الخليجيين الذين يمتلكون قدراً من العلم الشرعي، ولا سيما في المراحل الأولى لعمر الدولة قبل تمدد التنظيم الذي رُفِدَ لاحقاً بشرعيين من المنتسبين الجدد، بعد دورات شرعية مدتها ستة

شهور، يقول السجين السابق لدى التنظيم عبد الله م: "أدى التمدد السريع للتنظيم إلى وصول أشخاص لا يملكون شيئاً من العلم الشرعي للتحكم برقاب العباد باسم الدين، فكثر الظلم والتعسف باسم الدين"، فكان هؤلاء من الأسباب الرئيسة وراء نقمة الأهالي على التنظيم.

وتتسم نظرة الشرعيين ،ولا سيما الجدد منهم، بالتشدد الذي يلامس التطرف بالأحكام الشرعية، يقول الشيخ عبد العزيز من ريف حلب: «لكي يثبت الشرعيون الجدد– قليلو العلم الشرعي– ولاءهم وإيمانهم بالتنظيم يصدرون أحكاماً قاسية على الآخرين تصل إلى حد تكفير المسلمين من أجل أشياء بسيطة"، ونتيجة ضعفهم بالعلم الشرعي يأخذون اجتهاداً فقهياً معيناً، ويعتبرون ما سواه خطأ أو مجانباً للصواب، فمسألة حجاب المرأة وحدوده وشروطه مختلف في مقدارها منذ عصر الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، ورغم ذلك فيأخذون رأياً واجتهاداً ولا يقبلون بسواه رغم أدلته الشرعية.

وأسهم ذلك في وقوع اختلافات بين الشرعيين أنفسهم على مستوى المناطق والولايات، فالتنظيم يتبع إدارة لا مركزية، فلكل ولاية استقلالها المادي والإداري والشرعي، فما يراه شرعيو منطقة حلالاً قد تراه في منطقة أخرى حراماً، فالنقاب قد يسمح به في منطقة، ويمنع في أخرى تبعاً للأمير الشرعي.

وتقف حدود الشرعيين عند ما يسمى بـ(الأمنيين) الذين لا يخضعون لسلطة، فسلطتهم مطلقة تخولهم اعتقال أمير الشرعيين، بل والوالي أيضاً، إذا كانوا على رتبة عالية –على مستوى الدولة– ولا تعرف ماهية معظمهم حتى من قبل منتسبي التنظيم، يقول المحامي إبراهيم : "الأمنيون أشبه بالمخابرات السرية، والمعلوم منهم لأعضاء التنظيم أولئك الذين يجلسون في المكتب الأمني، ويشرفون على مراجعات العناصر والمواطنين، فهؤلاء إداريون لا أمنيون حقيقيون"، ويرتدي بعض الأمنيين زي أهل البلد، ويتجولون في الأسواق والأماكن العامة، وربما يتكلمون ضد التنظيم للوقوف على الناقمين والمعادين للتنظيم، والغريب أنّ خشية عناصر التنظيم منهم تفوق خشية المواطن العادي، ويعود ذلك لعدم إدراك المواطن لصلاحياتهم وأساليبهم الوحشية في التعذيب وسحب الاعترافات.

كما أنّ سجون الأمنيين سرية لا يعلمها إلا عدد محدود من الأمنيين أنفسهم ،ولا سيما إذا كان المعتقلون شخصيات بارزة أو إعلاميون، ويروي المعتقلون في السجون الأمنية العادية صنوفاً متنوعة من التعذيب تبدأ بالضرب المبرح، ولا تنتهي بالشبح والكهرباء، وقد تُعتقل شهوراً في السجون الأمنية دون أية تهمة، فمجرد قرابتك أو صداقتك أو علاقتك بناشطين مقربين للثوار أو الأحزاب الكردية أو أي جهة معادية للتنظيم فإنك معرض للاعتقال.

والأمنيون هم النواة الصلبة للتنظيم، ويُعتقد أن الدائرة الضيقة في معظمها من العراقيين، يقول المدرس ياسر من ريف حلب: "إن طريقة عمل الأمنيين تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنهم من الضباط البعثيين السنة زمن صدام حسين، فلا يعقل أن يكون هذا النظام الأمني المحكم وليد شهور أو حتى سنوات قليلة» ، ويتولى الأمنيون الإشراف على حماية قيادات التنظيم، واكتشاف الخلايا النائمة، وكشف الاختراقات التي يتعرض لها التنظيم، ولا سيما من قبل المهاجرين، وهذا ما يفسر أنّ الدائرة الضيقة من العراقيين.

تترافق الإعدامات مع هزائم التنظيم وانكساراته من أجل إرهاب الناس وضمان السيطرة

وطريقة عمل الأمنيين لا تختلف كثيراً عن عمل أجهزة الاستخبارات في كل الأنظمة الشمولية، فلا قانون ولا ضابط ولا أخلاق تضبط العمل وتقننه، وتحصل كثير من التجاوزات الشرعية من قبل الأمنيين سواء بالاعتقال دون دليل، أو الخطف والتغييب القسري، أو مصادرة الأموال، ويبرر كل ذلك باسم الضرورة الشرعية.

ولم يمنع حرص التنظيم على تطبيق الشرع، والمراقبة الأمنية الشديدة من اختراق المخابرات الدولية للشرعيين والأمنيين على حد سواء، فقد أعدم التنظيم في الميادين أمير الشرعيين في ولاية الخير (دير الزور) بتهمة العمالة للغرب، وأعدم أمير الأمنيين بالباب بتهمة العمالة للغرب أيضاً، ويبقى السؤال المحير: كيف وصلوا لهذا المنصب الرفيع، وكيف تم اكتشافهم؟!

وهناك عملية إدارة أمنية للشؤون الشرعية، وذلك برسم الخطوط العريضة واعتماد التنظيم على بعض الأحاديث دون غيرها ،وسعيه لرسم سياسة الدولة على هذا الأساس. الشرعيون منفذون للسياسات المرسومة لهم ، يقول الشيخ علي: "التنظيم يعتمد على الانتقاء والفهم الكيفي للنصوص الشرعية، ويكون الشرعيون عبارة عن ناطقين بسياسة التنظيم التي يضعها الأمنيون".

ومن أبرز بصمات الأمنيين هي طريقة الإعدامات وتوقيتها، حيث تترافق الإعدامات مع هزائم التنظيم وانكساراته، فهم يرهبون الناس بطرق متنوعة ،وهذا التوقيت والطريقة هي صناعة أمنية خالصة، ربما يكون صدر الإعدام من أشهر، ولكن التوقيت والطريقة هي أمنية بحتة، وهنا سينشأ خلاف ويعظم بقدر تجاوز الأمنيين عمل الشرعيين، يقول الشيخ علي خريج شريعة من ريف حلب: "مع مرور الوقت يزداد الشرخ بين الأمنيين والشرعيين وتمادي الأمنيين على الشرع، هنا سيقف الشرعيون حائرون ويوازنون بين دولتهم على تجاوزاتها وبلدانهم الأصل على ردتها، وهذا ما يفسر حصول انشقاقات في الفترة الأخيرة في صفوف التنظيم، خاصة من الشرعيين وذوي العلم الشرعي، ومنهم شرعي في الميادين، وعدد من الشرعيين من الرقة وريفها، وسيزداد العدد كلما ضعف التنظيم وقابله تخبط لدى الأمنيين".

الأمنيون سلطتهم مطلقة وتخولهم اعتقال الشرعيين أنفسهم مهما كانت مراتبهم

ولكن ستبقى هذه الخلافات غير مؤثرة طالما التنظيم في حالة حرب مستمرة، فالدفاع عن الدولة وإقامتها أولى من الخلافات الجانبية الشرعية، وحالة الحرب لا تعطي المجال للتفكير، يقول المدرس ناصر من ريف حلب : "عندما يتوقف التنظيم عن التمدد والقتال سينهار نتيجة اختلاف مشارب عناصره وعمقهم الشرعي رغم توافقهم الظاهري، وستظهر الاجتهادات التي ستكسر ظهر التنظيم، وهذا الاجتهادات لا تظهر إلا في حالة الاستقرار، وظهرت أيام الحكم العباسي سابقاً نتيجة الترف والاستقرار".

ويرى المتتبعون لوضع التنظيم، وبنيته الداخلية، أنّ الشرخ الذي سيعاني منه التنظيم مستقبلاً يتمثل بالصراع بين الشرعيين والأمنيين مدعومين بالعسكريين، وبمعنى آخر الصراع بين الأنصار العراقيين وبين المهاجرين (الخليجيين).

يقول الجامعي علاء المقرب من التنظيم سابقاً: "لن يرضى الأمنيون العراقيون بتسليم زمام الأمور للغرباء من الشرعيين، وأعتقد أنهم يستخدمونهم كورقة مؤقتة ، ريثما تقف الدولة قوية على قدميها، ويشتد عودها، في الوقت الذي لن يتنازل فيه الشرعيون عن المكتسبات التي حصلوها"، ولا سيما أنّ الانتماء للدولة الإسلامية قائم على أساس الدين وحده. فالصراع بينهما مؤجل، ريثما تستقر الدولة، فالخندق والتهديد بالزوال يحتم على الطرفين التعاون والتكاتف.

القصف على دمشق وتأسيس نظرية «الردع»

ياسر بدوي

إن المشاهد المروعة التي تأتي من دوما وبلدات الغوطة، تؤكد ضرورة البحث عن نظرية لردع النظام و المحتل الإيراني لوقف هذا الإجرام غير المسبوق في التاريخ، والمنفلت من جميع أنواع قواعد الصراع و الحروب، وقواعد الاشتباك، بحيث يتواجد في الساحة اليوم جيش النظام الذي تم بناؤه خلال نصف قرن، مدعوماً بأكثر من ثلاثين فصيلا من الميليشيا الإيرانية، والخبرات العسكرية الإيرانية و والروسية، في مواجهة شعب خرجت منه مجموعة فصائل مسلحة لمواجهة هذا الإجرام من دون تكافؤ عسكري يحقق التوازن الرادع للقوة الغاشمة .

تزداد هذه الحاجة لخلق نظرية الردع في ظل غياب أفق الحل السياسي الذي أتت مبادراته منذ الشهور الأولى الثورة، وكانت المبادرة العربية أولها، تحولت إلى خطة كوفي أنان، وصيغت في بيان جنيف 1،وما يزال اللعب على مرجعية جنيف قائماً من النظام للانقلاب عليه، كما حدث مؤخرا في منتدى موسكو، وكلام بشار الجعفري الواضح "أن هناك تطورات تجاوزت جنيف كظهور داعش"، والضبابية التي تلف خطة المبعوث الدولي ستافان دي ميستورا الذي صرح في النمسا أن «الأسد جزء من الحل»، و تراجع في اتصال مع خالد الخوجا، في دلالة على الإرباك في نهج المبعوث الدولي الذاهب إلى مجلس الأمن لشرح خطته التي يريدها النظام – إيران ، على الطريقة التي تمت في حمص .

بكل تأكيد أن تأسيس هذه النظرية كواقع على الأرض له محاذير عدة، تتصدرها تطورات عسكرية تقوم بها إيران ووكيلها في دمشق نظام الأسد ، ما يجعل واشنطن لا تقدم على مثل هذه الخطوة التي تتعارض مع نهج أوباما المعلن، وتاليا تثبت فشل رهاناته السياسية، فضلا عن الخوف من قتل المزيد من المدنيين، وتدمير دمشق، لكنها تبقى أهون الشرور الناتجة عن حرب التدمير الذي ينفذها النظام .

أخذت الهجمات الصاروخية التي أطلقتها المعارضة يوم الخميس 5\2\2015 منحى جديداً في مقارعة النظام، من أجل لجم إجرامه ومجازره في الغوطة، ويمكن تعميم هذا النهج على باقي المناطق في سوريا، وقد يؤسس لسياسة الردع، ولو بشكل مؤقت لتأسيس هذه النظرية، وتأتي في هذا السياق تصريحات قائد جيش الإسلام بأنه «سوف يستهدف المقار الأمنية للنظام في دمشق بهجمات صاروخية جديدة غير معلن عنها، وبأعداد كبيرة في كل هجمة تتراوح ما بين 600 و ألف صاروخ، وتحدى النظام أن يسمح بالتصوير للأماكن المستهدفة» .

هذه السياسة ليست خياراً حراً للمعارضة، لكنها مجبرة عليها كما أجبرت سابقاً على حمل السلاح، ولجأ النظام إلى تشويه المعارضة عبر هذه الضربات بإطلاقه قذائف الهاون من مقر الأمن السياسي ومقر فرع فلسطين على الأحياء السكنية، ما وضع المعارضة في موقف المعتدي على المدنيين، فضلاً عن عدم دقة الأهداف الناتجة عن عوامل موضوعية أهمها:

عدم امتلاك المعارضة للسلاح المتطور الذي يمكنها من إصابة الأهداف المحددة.

توزيع النظام مقراته الأمنية والعسكرية بين البيوت السكنية وفي أقبية الأبنية.

المواقف الارتجالية لبعض فصائل المعارضة التي راحت تستنكر هذه الهجمات دون قراءة صحيحة لها.

ردود الفعل المتسرعة التي حكمت هجمات جيش الإسلام، نتيجة المجازر المروعة التي يرتكبها النظام في الغوطة، ودوما تحديداً.

السمعة غير الجيدة لقائد جيش الإسلام زهران علوش.

يأخذ بعض المعارضين على الهجوم الصاروخي، أن هذا القصف سيترتب عليه قصفاً همجياً للنظام على الغوطة وبقية المناطق، وكذلك سيقتل المدنيين في دمشق، ويعطي مبرراً للنظام لاستخدام السلاح والمزيد من هذا الاستخدام، وهنا ثمة أسئلة عدة تطرح نفسها : هل كان النظام يمطر الغوطة وإدلب وحلب وحمص وحوران بالورود قبل أن يقصف جيش الإسلام دمشق، ألم يرتكب المجازر في عموم الأراضي السورية، ألم يستخدم الكيماوي، وهل ترك سلاحاً يمتلكه لم يضرب به السوريين؟

وأما النقد الموضوعي فهو ضرورة لتأسيس توازن الردع مع قوات النظام، ريثما تتمكن القوى العالمية والإقليمية من فرض حل سياسي، من هذا النقد الموضوعي ما صرّح به المجلس العسكري لدمشق وريفها، وهو أنه «يقف مع هذه الضربات لأن لها تأثير مباشر على النظام الذي يعتبر العاصمة آمنة، ويستطيع شبيحته والموالين له التحرك فيها بحرية، بينما مناطق المعارضة تتعرض للإبادة والتهجير، ونحن نؤيد تهديد العاصمة ولو كان بالحجارة، لكن لابد من تدقيق الإصابات»، وهنا كان يفضل التعاون مع الكتائب والفصائل الأخرى المرابطة حول دمشق، وتحديداً في جوبر، بما يمكّن المعارضة من إصابة الأهداف العسكرية والأمنية للنظام، لذلك نطلب من الفصائل المسلحة التفاعل مع هذه الخطوة الجريئة والهامة، لكبح إجرام النظام، ومن ثم إسقاطه، وضرب المليشيات الإيرانية المتمركزة في هذه المقرات والحواجز التي تقطع دمشق، سياسياً نستطيع أن نقول للجميع إن أي حل لا تكون فيه المعارضة طرفاً قوياً لن يتم.

إن الصراع مع النظام في أحد جوانبه يكون باللغة التي يفهمها، وهي الإجبار بالقوة، وهذه المرة في نقاط تمركزه الأساسية، فالنظام لم يفهم بالسلم والإرادة الشعبية، ولم يفهم بالحلول السياسية التي تحتكم للأغلبية الشعبية، ولم يفهم بالمراحل الانتقالية، ويمارس سياسة القتل والاعتقال والتدمير، منتشياً بالقوة التي يمتلكها، التي هي قوة الجيش الذي تم بناؤه من قوت الشعب السوري، وأدخل الفصائل الإيرانية لتقتل الشعب، هدفه الأساس تصوير نفسه أنه القادر أمنياً على حكم البلد، لذلك تأتي هذه الخطوة لضرب نظرية الأمن التي يتبجح بها، وفي ذات الوقت يدمر المناطق التي تخرج عن سيطرته.

المعارضة تتعامل بمنطق الاضطرار وليس الخيار، جيش الإسلام جزء من المعارضة ولابد من التنسيق من قوى المعارضة والثورة الأخرى، لتكون هذه الخطوة الجريئة مثمرة، وفي الإطار الصحيح، لتحقيق الأهداف المرحلية من جراء استخدامها للوصول إلى الهدف النهائي الذي أقر في جنيف، وتحقيق المرحلة الانتقالية نحو سوريا ديمقراطية، خالية من أسلحة بشار الأسد ونظامه، خالية من الإرهاب، والأيام القادمة ستحكم على هذه النقلة العسكرية، هل حققت نتائجها أم لا مع الأخذ بنظر الاعتبار أن النظام لا يفهم إلا لغته، وقتل أي مدني يجعله في حالة نشوة .

حرب «داعش» الإلكترونية

موسى القلاب*

يعتمد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على وسائل وأساليب تقنية متقدمة لنشر برامجه الدعائية المتطورة بهدف تجنيد عناصر إرهابية مقاتلة جديدة تنضم إلى صفوفه من مختلف القارات، فضلاً عن برامج أخرى يحترف توجيهها، وذلك عن طريق استخدام الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي). حيث تمكن من فتح جبهة واسعة للصراع الإلكتروني لا تقل سخونةً عن المواجهات الميدانية في ساحات القتال، داخل العراق وسوريا.

من الناحية الأيديولوجية، يمكن القول إن هذا التنظيم المتوحش يتصور نفسه بأنه يعيش في عصر القرون الوسطى الغارقة في الظلام، من حيث الرعب وانهيار القيم الإنسانية والأخلاقية. وهذا الوصف ينفي عنه مشروعية الاسم الذي يحمله" الدولة الاسلامية". كما أن ممارساته ضد الأبرياء والأطفال والنساء والكهول في المناطق التي يحكمها بحد السيف، تحرمه من أي تعاطف محايد قد يحصده من قبل مُضللين ومغرّر به. لا حباً وإعجاباً به، لكن نكايةً بالأنظمة السياسية الفاسدة والفراغ الذي خلفته تلك الأنظمة المتعفنة سياسياً وإدارياً واجتماعياً واقتصادياً، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لكن من الناحية التكنولوجية وتوفر نظم الاتصالات المتقدمة، واستخدامها بمهارة فائقة، من المؤكد أن "داعش" يعيش عصر القرن الواحد والعشرين، بكل ما في الكلمة من معنىً.

لقد استفاد تنظيم "داعش" من تجربة تنظيم "القاعدة" الذي تمكن من المحافظة على نشاط شبكاته من خلال شبكة الإنترنت منذ حوالي عقدين من الزمان، مع أن البدايات كانت متواضعةً إلى حدٍ ما، لأسباب متعددة، أهمها أنها لم تكن بمستوى القفزات الهائلة التي حصلت مؤخراً في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، ومنذ بداية العقد الحالي.

ما نراه ونلمسه اليوم وكذلك العالم أجمع في الغرب والشرق، أن تنظيم "داعش" قد طوَّر تقنيات تواصل أكثر تنسيقاً وتأثيراً من أي وقتٍ مضى. ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن اخترق مناصرو التنظيم بعض شبكاتها الدفاعية والأمنية، وكذلك دولا أوروبية عدة إلى التعبير عن القلق البالغ والخوف الحقيقي من أن تتحول الشبكة العنكبوتية برمتها إلى مسرح حقيقي يصول فيه الإرهاب ويجول.

يحقق "داعش" اليوم انتصارات مذهلة في مجال التواصل الاجتماعي، بسبب انخراط عدد من الشباب التقنيين الذين عاشوا في المجتمعات الغربية ردحاً من الوقت، ويتطوعون في هذه المهمة السهلة لخدمة ما يُسمى بالتنظيمات الجهادية العالمية، باستخدام مهاراتهم عالية المستوى في مجال المعلوماتية والإنترنت والتصوير والإخراج الفني والإعلام والحرب النفسية.

في هذا السياق التقى مسؤولون حكوميون عالميون، وتحديداً أوروبيون في "اللوكسمبورغ " قبل فترة، لمناقشة سبل التصدي للتطرف العالمي، وبشكل خاص تنظيم "داعش" على شبكات الإنترنت العالمية. كما عبرت تقارير استخباراتية، عن قلق مسؤولين أمنيين، حول التجربة التي راكمها عدد كبير من قياديي "داعش"، الذين نشطوا سابقاً في خلايا تنظيم "القاعدة"، وجرى استثمارها في تطوير الترسانة الرقمية لتنظيم "داعش".

أما بما يتعلق بتجنيد المقاتلين والعاملين المتطوعين في صفوف تنظيم "داعش"، فقد درس الخبير في قضايا الإرهاب الرقمي "جيف باردين" أنشطة مجموعات جهادية على مختلف مواقع ومنتديات التواصل الاجتماعي طيلة السنوات الثمان الماضية. فاستنتج أن "داعش" يجند شهرياً أكثر من 3400 عنصر عبر حملات إلكترونية غاية في التنسيق والدقة والنتائج المثيرة للانتباه والاستغراب، وربما الإعجاب من حيث كفاءة الأداء.

أولئك المجندون المحترفون بحسب "باردين"، هم مقاتلون مؤهلون للقيام بأية أنشطة قتالية مسلحة، دون أن تتمكن دول غربية تمتلك وثائقهم الأساسية، من تتبع تحركاتهم لانشغالها بإعداد خطط ميدانية قد تمهد لهجوم بري محتمل، لكن توقيته قد يكون مؤجلاً لإشعارٍ آخر، ونتائجه مشكوك بها لأبعد الحدود.

هنالك مقولات بان مخابرات دول غربية تعكف على تحليل المعطيات الخاصة بأعضاء مجموعات جهادية، وفك خيوط عملياتها، والاندساس داخلها بشكل يسمح بتفكيك مكوناتها. لكن يبدو أن أولوية العمل الاستخباري تُعطى لجمع المعلومات وتصنيفها وإرسالها إلى مقرات الاستخبارات المركزية في تلك الدول، وليس إلى مواجهة عناصر التنظيم القتالية والإلكترونية. ذلك لأن أجهزة الاستخبارات العالمية التي تدعي وتتباهى وتتنافس في اختراق هذه التنظيمات، وتنظيم "داعش" يأتي في مقدمتها، ربما من مصلحتها أن تترك هذه التنظيمات للعمل بحرية ومرونة، من أجل تسهيل عملية تدفق المعلومات الاستخبارية، التي تُعد أكثر أهمية من تعطيل شبكات الإنترنت في وجه تلك التنظيمات.

في هذا السياق، ومن خلال بحث منشور له في مجلة «بيزنيس انسايدر» الأسترالية، برر «باردين» عدم جدية أجهزة استخبارات العديد من الدول، لتطويق وإفشال عمل الشبكات المتشددة النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي. من منطلق أنها بتركيزها على جمع أكبر قدر من المعلومات للوصول إلى رؤوس تلك التنظيمات، هو بحد ذاته هدف أكثر أهميةً من حرمان تلك التنظيمات من الشبكات التي يخترقونها ويعملون من خلالها.

في الختام يمكن استنتاج أن دول العالم التي تقاتل «داعش» والإرهاب، عليها التمييز بين عمليات التجنيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبين جمع التبرعات المالية وتنسيق التحركات العسكرية التي تتطلع استخبارات دول معينة إلى رصدها وتتبعها.

لكن الدور الأهم بهذا الصدد، هو التفريق بين الأنشطة العادية وتلك الخطيرة للتنظيمات الإرهابية، التي تسعى إلى نشر أيديولوجية التنظيمات المتشددة بين زوار الشبكات الاجتماعية في كل مكان على الساحة العالمية. حيث لا بد من تحرك دولي تقني سريع وواسع النطاق، للتصدي إلى برامج نشر الأيديولوجيا، بإغلاق حسابات الإنترنت العائدة لمن يقف خلفها، وتعطيل خوادم تلك المنتديات السامة بصورة نهائية.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث

القرار رقم (٢١٩٩) وخيوط اللعبة مع المنظمات

■ فيكتوريوس بيان شمس

أصدر مجلس الأمن قراراً حمل الرقم (2199) الذي أدرج تحت الفصل السابع «لقمع تمويل الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، بما في ذلك «داعش» و«جبهة النصرة»، وأدان القرار الجديد أي أعمال تجارية على نحو مباشر أو غير مباشر Kوخاصة في النفط Kيشارك فيها تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة" وكل ما يرتبط بالـ "قاعدة" من أفراد أو جماعات أو مؤسّسات".

لاقى القرار ترحيباً من جميع أعضاء مجلس الأمن، وفي أولى ردود الفعل، عبّر السفير الروسي في الأمم المتّحدة فيتالي تشوركين، وسفير العراق محمد علي الحكيم، وسفير النظام السوري بشار الجعفري عن رضاهم. صرّح بشار الجعفري بعد اتّخاذ القرار بالقول: "هذا واحد من أكثر القرارات شمولاً، إنّنا ضحايا الإرهاب الأعمى المدعوم من دول غربية".

أتى هذا القرار في اليوم نفسه الذي قتل فيه ثلاثة طلاب مسلمين في الولايات المتّحدة الأميركية، ووسط أجواء من التوتّر والاحتقان الديني متعدّد الأسباب والدوافع، بدأت تضرب قلب أوروبا والولايات المتّحدة، وبعده بيومين كان "داعش" قد ارتكب جريمته المروعة بحق العمال المصريين في ليبيا، إذ أن كل أطراف الصراع في المنطقة تشير بأصابع الاتّهام للغرب الذي يُعتقد أنّ أجهزة مخابراته ضالعة إلى جانب مخابرات الأنظمة العربية بصناعة المنظّمات الإرهابية، من خلال دعم بعضها، وغض النظر عن أخرى، بما لا يتعارض مع مصالحه، وإعلان الحرب على غيرها. حتى الآن هذه كلّها اتّهامات، وهي متعدّدة، والأدلّة عليها محض اجتهاد وتأويل على قاعدة: "ابحث عن المستفيد". إذ بالاستنتاج، يتّضح أن الشعوب العربية هي وحدها الطرف المستهدف، سواء تحت حكم الأنظمة قبل الثورات، والتي لم يعكّر صفو سيطرتها أي إرهاب سوى إرهابها، أو بعدها عندما ظهرت هذه المنظّمات الإرهابية، وظهر بالمقابل أن العالم غير جاد بتصريحاته «حول لا شرعية النظام» الذي مازال عضواً في أغلب هيئاته الدولية، ويخاطبهم من على منابرها، وكل ما ينتج من مآسي، لا يعدو كونه نتاج المحاولات الدائبة لإعادة إنتاج النظام، وإن بصور وشروط أخرى فرضتها الثورات الشعبية، وهي ليست مؤامرة كما تدّعي الأنظمة العربية في محاولاتها رفع الشرعية عن مطالب شعوبها، مع أن المؤامرات نُسجت في مرحلة لاحقة للهيمنة على هذه الثورات، هذا ما يتأكّد بالاستنتاج والتأويل.

أمّا الثورات، فهي الأكثر راديكالية، والتي لا خبرة لها ببراغماتية الأنظمة التي تمرّست بالحفاظ على بقائها، بكل ما يستلزمه ذلك من مهادنة مع الغرب والقوى الكبرى، حيث أتقنت الأنظمة دائماً توجيه خطاب علني شعبوي لتعزيز مكانتها داخلياً، وتعاون أمني خفي متعدّد الأشكال والمضامين مع من تعمل على تسويقهم داخلياً وكأنّهم أعداءها: ألا تؤكّد طريقة تعاطي النظام السوري مع قوى التحالف الدولي التي تقصف مدن الشمال السوري بحجّة "مكافحة الإرهاب" ذلك؟.

لكن المستغرب في هذه القضية، هو أن أيّاً من الأطراف الطائفية التي تقاتل مع النظام السوري، لم يشملها القرار الأممي من قريب أو بعيد، خاصة وأن هذه القوى (وكلّها اسلامية) مازالت تدّعي العداء لـ "اسرائيل" واسعة النفوذ، وذات العلاقات الأخطبوطية مع كافّة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي، وإذا ما أُخذت التصريحات الغربية المتعدّدة حول لا شرعية نظام الأسد، في حين لم ينجح مجلس الأمن باتّخاذ قرار واحد ضدّه، بل، ولم يُتّخذ أي إجراء من خارج هذا المجلس على غرار الحرب المزعومة على "داعش"، تصبح القضية أكثر غرابة. وبالاستناد للتسريبات التي تنتشر بين فترة وأخرى عن مراسلات تجري بين المرشد الإيراني علي خامنئي والإدارة الأميركية، يصبح التكهّن مباحاً ويستثير العديد من الأسئلة: ماذا لو استطاع النظام السوري القضاء على الثورة؟. ألَن يدفع ذلك كل القوى الدولية التي أسقطت عنه الشرعية فيما مضى، وعادت لتتّخذ قراراً أمميّاً ضد المنظّمات الإسلامية المتطرّفة دون أن تشمله، للتعامل معه من جديد؟.

وبالعودة للقرار الأممي (2199) يتّضح أن القرار يتعامل مع «داعش» وغيرها ككيانات سياسية موجودة ومعترفاً بها، ليس مطروحاً في الوقت الحالي على الأقل مسألة مشروعيتها من عدمها، بدليل أن القرار يحظر التعامل معها لتجفيف منابع تمويلها، بينما تبقى مسألة الحرب عليها خاضعة لأمزجة دول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتّحدة الأميركية. إضافة لدليل آخر يساهم في دعم هذا الشك، وهو أن الرئيس الأميركي باراك اوباما، وقبل يوم واحد من اتّخاذ هذا القرار، كان قد طلب من الكونغرس الأميركي تفويضاً لمدّة ثلاث سنوات لقتال «داعش»، لا تشمل أي «قتال بري هجومي ممتد» بحسب أحد أعضاء الكونغرس. إذاً، ثلاث سنوات أخرى من الصراع، مع «داعش»، وليس مع النظام الذي يدمّر مناطق بأكملها، ويدفن ساكنيها تحت ركامها أمام سمع العالم وبصره مستفيداً من الحرب المزعومة على «الإرهاب» الذي يعتبر العراق صلة وصله مع قوات التحالف الدولي حسب ما صرّح بشار الأسد في حواره الأخير مع الـ «بي بي سي». العراق نفسه الذي يعتبر صلة وصل ما بين الإدارة الأميركية وحلفائها من جهة، وايران من جهة ثانية. ثم أن القرار الحاسم المتّخذ لم يذكر في تفاصيله الجهات التي تتعامل مع هذه المنظّمات. ألا يعني ذلك أن التعامل التجاري مع هذه المجموعات كان مسموحاً قبل اتّخاذ القرار؟ وأن الجهات التي تتعامل مع هذه المنظّمات معروفة بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن؟ لأن معرفة هذه الجهات، والتصريح عنها لفضحها، هو الضامن الوحيد لنجاح تطبيق هذا القرار، بمعزل عن عدم شموله النظام السوري والمجموعات الطائفية المتحالفة معه.

ليس صدفة أن هذه المنظّمات الإرهابية التي تعمل على تشويه ثورات الشعوب، لم تظهر قبل انطلاق الثورات العربية. وليس صدفة أيضاً أن لا يكون للغرب مصلحة في انتصار هذه الثورات، انتصاراً صافياً يغيّر مجرى التاريخ، إذ يحرّر شعوب هذه المنطقة من التبعية التي ضمنت لعقود طويلة مضت، استمرار هذه الأنظمة، وكأن لسان حالهم يقول: خيوط اللعبة في أيدينا، بأنظمة، أو منظّمات، نحن من يحدّد مصائركم وأقداركم.

التضاد بين خطاب الجهاد وماهية الدولة المدنية

د. حبيب حداد

مر خطاب الجهاد، كمفهوم وسلوك وغاية، كما هو معلوم، بمراحل تاريخية عديدة متعاقبة. فالجهاد في زمن الدعوة والفتوحات هو غيره في زمن استكمال بناء أركان الدولة ونشر راية الدين الحنيف. فهنا كان موقف الدين واضحا جليا لا يحتمل أي انحراف أو تشويه: " لقد تبين الهدى من الضلال من آمن فليؤمن ومن كفر فليكفر"، أي أن الإنسان هو المسؤول عن نتيجة أفعاله باعتباره يملك بفضل وعيه وإدراكه حرية الخيار والتصرف تجاه ما يواجهه من أمور في حياته اليومية. وهنا أيضا إذا ما تذكرنا الحديث النبوي: "أنتم أدرى بشؤون دنياكم"، واذا ما سترجعنا أبرز المحطات التي تميزت بتباين المواقف واتساع شقة الاختلاف في تفسير النص الديني الواحد بين مختلف المذاهب الإسلامية الأمر الذي انعكس بدوره على مدارس الفقه وعلم الكلام . فإنه يتضح لنا أن عملية الجدل والحوار ومدى تباين مساحة الاختلاف أو الاتفاق بين مختلف التيارات الفكرية التي كان يشكل الموقف من النقل والعقل أو بين الشريعة والحكمة محورها الرئيسي كانت خاضعة لمناخ الحرية النسبية التي وفرتها بعض عهود الدولة العربية، والتي شهدت ازدهار ظاهرة الاجتهاد والتفسير العقلاني، كما في عصر المأمون والحضارة العربية في الأندلس. تلك الحرية التي افتقدت بعد ذلك، اذ شهدت الحقب المتتالية توقف عملية تطور الفكر العربي وعطالته، والذي استفاق من غفوته على وقع الصدمة الحضارية الأوربية، والتي ترافقت مع الغزو والاحتلال منذ مطالع القرن التاسع عشر، أي منذ حملة نابليون على مصر.

مفهوم الجهاد وغاياته، كيف نظر إليه وتعامل معه رواد النهضة والتنوير ومختلف مدارس وتيارات الفكر العربي خلال هذه المرحلة؟ .

لقد كان الموقف من مفهوم الجهاد ودور الدين في الدنيا ومن التراث بصورة عامة متباينا ومختلفا بين التيارات العقلانية والتيارات الأصولية والسلفية الغيبية، مع وجود تمايزات في الدرجة لا في نوعية الموقف داخل كل منها. ونرى هنا من المناسب أن نجمل مواقف التيارات الفكرية والثقافية في الفكر العربي المعاصر تجاه ما يسمى فريضة الجهاد وتجاه علاقة الدين بالدولة والمجتمع:

أولاً– إن تأويل النص المقدس والنتيجة المستخلصة من هذا التأويل تتوقف على أمرين: أولهما طبيعة هذا النص المقروء، وثانيهما طبيعة ومستوى وعي الشخص المأول وفي أي زمن يعيش. فهل يتعامل مع هذه النصوص وكلماتها على أنها كيانات ثابتة وحقائق أزلية أم يتعامل مع مقاصدها ودلالتها باعتبار أنها جاءت في مرحلة معينة تخاطب مجتمعات معينة تعيش ظروفا ومشاكل واحتياجات تختلف عما يعيشه عالمنا المعاصر؟ .أي أن اختلاف التفسير إنما يعود إلى اختلاف الظروف، لذا كان لا بد من فتح الباب واسعا أمام الاجتهاد، وكما ذهب في هذا المنحى ابن رشد بدلا من اخضاع العقل لحرفية النصوص ينبغي تفسير النصوص بما يشير به العقل.

استنادا لما تقدم فإن مفهوم الجهاد كما يفسره اليوم أهل الرأي العقلانيون والمتنورون من مختلف الاتجاهات والمذاهب لا يعني بأي حال من الأحوال العداء والكره للآخر المختلف في الايمان أو الدين أو العرق أو الثقافة أو شن الحرب عليه بغية إكراهه على ما نؤمن به، أو استعباده وإذلاله، أو إنهاء وجوده، بل إن مفهوم الجهاد يعني بالنسبة لهؤلاء الجهاد الذاتي مع النفس، بهدف تقوية الإرادة كي تكبح وتلجم دوافع الشر عند الإنسان، وتقوي دوافع الخير والمحبة والعطاء تجسيدا لكل القيم الروحية والأخلاقية التي تشكل جوهر الأديان، والتي تنطلق من المساواة بين بني البشر في الحقوق والواجبات، وفي كل مقومات الكرامة الإنسانية: "من قتل نفسا بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا".

ثانيا– نتيجة إخفاق مشاريع النهضة، وتراجع عملية التحرر التي قادتها النخب الفكرية والثقافية، وكذلك الحركات السياسية الناصرية والبعثية واليسارية والوطنية والليبرالية خلال القرن الماضي، وفشل جميع الدول العربية حتى الآن في بناء أنظمة مدنية ديمقراطية حديثة، تجسد إرادة شعوبها وتفتح أمامها أبواب العصر . لقد استمرت الأنظمة السلطانية على تعدد تسمياتها في مواقع السلطة واستمرت حالة التهميش والاغتراب والتبعية والتخلف التي تعيشها المجتمعات العربية، وترافق ذلك مع انهيار النظام الإقليمي العربي، وتغول العدوان الصهيوني واحتلال العراق وتدمير دولته وتمزيق وحدته الوطنية.

عندها جاءت الصحوة الإسلامية، على امتداد العالم الإسلامي وخاصة في المنطقة العربية، كردة فعل غاضبة على الفقر والظلم والاستلاب، وكانت في حقيقتها عرضا لهذه الأزمة المجتمعية العامة، ولم تكن حلا أو مشروعا لتجاوزها. على العكس من ذلك تماما عادت لتنبعث من جديد وتنشط في هذا المناخ غير الطبيعي كل الأفكار الغيبية والتيارات الأصولية الجهادية والمجموعات التكفيرية الإرهابية، مستظلة براية الجهاد والدعوة إلى اقامة الخلافة دون الاعتراف بأية هويات وطنية وأية حدود جغرافية أو كيانات سياسية قائمة حاليا .

ثالثا– لقد مرّت في تاريخ العرب الوسيط تجربة غنية أسهمت في زرع بذور العقلانية في الفكر العربي، وتمثلت بفكر المعتزلة، وبواكير الفلسفة في المشرق، ومن ثم في الأندلس، لكن تلك التجربة أجهضت قبل نضجها، ليسود بعد ذلك تياران ويتصدرا المشهد في ساحة الفكر العربي آنذاك، وهما تيار السلفية المتزمتة ممثلا بالمذهب الحنبلي، وتيار التصوف المبالغ في شطحاته الغيبية، وليعود هذ المشهد ليتصدر الساحة الفكرية والسياسية العربية منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي بعد انكسار مشروع التحرر العربي، وانهيار المعسكر الاشتراكي .

ولقد كان من أخطر النتائج التي ترتبت على تحديات هذه المرحلة التي نعيشها اليوم أن الحركات الإسلامية الدعوية والسياسية المعتدلة، وباستثناء حركة النهضة التونسية طبعا، قد وجدت نفسها تسابق الموجة الأصولية، وبدل أن تطور مفاهيمها وأفكارها وتوضح موقفها من المسألة الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة، حيث أنها ما تزال تنطلق من مفهوم الأمة الدينية وتعرف الدولة المدنية أنها الدولة التي لا يحكمها العسكر ولا رجال الدين، والتي تقوم على مرجعية الشريعة الإسلامية، بدل ذلك راحت تشارك المجموعات الأصولية الجهادية نفس الخطاب وتعقد التحالفات معها منطلقة في ذلك بأنها البديل الوحيد لأنظمة الاستبداد التي تفجرت انتفاضات الربيع العربي من أجل أن تضع نهاية لها.

أمام واقع استمرار المحنة التي يعيشها الإنسان العربي، وفي مواجهة الأخطار الداهمة التي تستهدف كيانات بلداننا، وحيث ما يزال السؤال نفسه الذي طرحه رواد النهضة: لماذا تخلفنا وتقدم الآخرون يتكرر اليوم بكل حدة، وإن بصيغة مختلفة وهو: متى وكيف يمكن للمجتمعات العربية أن تتصالح مع العصر؟.

خطاب الجهاد إذن كما يمارس اليوم من قبل المجموعات الإرهابية، ومن قبل معظم تنظيمات الإسلام السياسي هو العودة بمجتمعاتنا إلى ما قبل العصور الوسطى، وهو بالتأكيد سلاح كل أشكال التطرف والتنكر لأبسط القيم الانسانية، لأن الإيمان بجوهر العملية الديمقراطية يقتضي الاعتراف على صعيد الفكر والسلوك بمبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون أي تمييز على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو الوضع الاجتماعي.

وبناءً عليه، فإن تحرير الوعي العربي من أغلاله العقائدية والأيديولوجية الماضوية هو من المقومات الضرورية للشعوب العربية كي تتجاوز محنتها الراهنة، وسلوك الخيار الصحيح الذي يضعها على سكة الحداثة والتقدم.

المكان العربي وتفاعلاته في القرن العشرين

(٣) - توصيف عام للمشرق العربي في التاريخ المعاصر

د. عبدالله تركماني *

يمثل المشرق العربي المسرح الرئيسي الذي جرت عليه أكثر التفاعلات الصراعية حدةً وانتشاراً داخل العالم العربي، فبسبب موقعه الاستراتيجي الهام كان هدفاً رئيسياً لأبرز محاولات الاختراق الخارجي. وهو امتداد جغرافي كبير من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي والحدود العربية مع إيران وتركيا، أي ما يسمى بالقسم الآسيوي من العالم العربي، وهو يضم منطقتين إقليميتين: أولاهما، إقليم الهلال الخصيب (فلسطين، ولبنان، وسورية، والأردن، والعراق). وثانيتهما، إقليم الخليج والجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، واليمن، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان)، أما مصر فهي المدخل الاستراتيجي للجناحين الآسيوي والأفريقي للعالم العربي.

لقد مرّ المشرق العربي المعاصر بمرحلتين: الأولى (1919– 1949)، ومثلت عصر الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وهي تشكل الخلفية التاريخية لواقع المشرق العربي المعاصر. والثانية بدأت سنة 1949 بانهيار الحكم المدني وظهور عصر هيمنة العسكر على الحكم، وترسّخ « رأسمالية الدولة الوطنية » في القطرين الرئيسيين في المشرق (سورية والعراق)، وما رافق ذلك من تغييب للحريات الديمقراطية ولدولة الحق والقانون، مروراً بالغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ووصولاً إلى حالة الفوضى التي يعيشها منذ عام 2011 وتداعياتها المدمرة على النظام الإقليمي العربي.

لقد عرفت الدولة الوطنية في المشرق العربي، خلال المرحلة الثانية، تحولات أساسية، إذ قامت في سورية والعراق عصبيات يربطها الانتماء المشترك، الطائفي أو الجهوي أو القبلي، بالسيطرة التدريجية على جهاز الدولة. واستفادت هذه الجماعات، المتميزة بأصولها الريفية، من إنشاء الكيانات الحديثة للانتقال شبه الحر إلى المدينة والإقامة فيها، والتعليم المجاني إجمالا، والانخراط في الأحزاب « الحديثة » وفي القوات المسلحة، من دون أن تتخلى تماماً عن عصبيتها الريفية التقليدية. بحيث استطاعت هذه الجماعات أن تستفيد – في الآن معاً – من العصبية القديمة المستمرة، ومن المؤسسات الناشئة حديثاً، مؤكدة مرة على انتمائها للأولى، ومرة أخرى عن تماهيها مع الدولة «الحديثة»، حسب الظروف وحسبما تقتضي المصلحة.

ويبدو أنّ الجانب المأساوي في تجربة المشرق العربي المعاصر هو: أنّ طرح الأسئلة والبحث عن إجابات لها لا يتخذ شكل البحث الموضوعي الذي تتراكم نتائجه وإجاباته عبر تجارب الأجيال المتعاقبة، وإنما يطرح كل جيل هذه الأسئلة في فراغ تاريخي، بمعزل عن تجارب الأجيال التي سبقته. والسؤال الآن هو: أين يكمن الخلل ؟ هل في مستوى البنى الداخلية لأقطار المشرق العربي ؟ أم في مستوى التأثير الخارجي ؟ أم في تداخل المستويين الداخلي والخارجي ؟

إنّ الدارس للمشرق العربي المعاصر لابد من أن يوصّف خصوصياته، فهو «عقدة تلاقي وتقاطع مجموع حضارات وثقافات محلية ومحيطية». وهو « ساح تعاقب وتلاقي ديانات «، بكل ما تنطوي عليه من طوائف ومذاهب وشيع وفرق. وعلى المستوى الجيو– سياسي فإنّ المنطقة هي عقدة العقد في العالم، القديم والوسيط والحديث والمعاصر، وقد غدت بذلك «بقعة صراع دائمة للمشاريع السياسية المتباينة والأحلاف المتعارضة والطموحات المتناقضة». وهكذا، فإنّ تحليل الخصوصيات الإثنية والدينية، ذات الصلة بموضوع مقاربتنا، تبدو مهمة معرفية ضرورية لا غنى عنها. فالخصوصيات هي مشكلة وإشكالية بسبب طبيعتها أولاً، ثم بفعل التوظيف الاستعماري الناجح لها ثانياً.

إنّ التوصيف السابق للمشرق العربي المعاصر يبين أنه نظام مخترَق/تابع اقتصادياً للدول الاستعمارية السابقة، والسؤال هو: ما هي أهم العوامل التي أدت إلى استمرار هذه الحالة وديمومتها ؟ وما هي المتغيّرات المسؤولة عن إعادة إنتاجها بأشكال مختلفة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة ؟

إنّ إحدى السمات الأساسية في المشرق العربي المعاصر تكمن في بروز تبدلات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية، دون أن تترافق تلك التبدلات مع تغيير نوعي في البنى السياسية التي حافظت على الكثير من مظاهر الجمود والتحجر. مما يستوجب إعادة قراءة تفاصيل مشروع الدولة الوطنية الحديثة، وتجديد مضمونه وشكله، على ضوء التحديات الراهنة.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي